

المحاضرة الرابعة : التساؤلات والفرضيات

1- التساؤلات:

هي عبارة عن أسئلة استفهامية يضعها الباحث، ليثير من خلالها النتائج المتوقعة في البحث على مستوى كل محور من محاور الدراسة، عن طريق ربط كل تساؤل بمحور معين، وتكون هذه الأسئلة بشكل تسلسلي (أي كل سؤال يربط بمحور من محاور الدراسة).

فهي تفيد في تحديد المحاور الأساسية للدراسة وعدم خروجها عن هذه المحاور، كما تفيد في جعل عملية التحليل لتسير نحو الأهداف المحددة في البحث، لهذا يجب على الباحث أثناء طرحه التساؤلات الفرعية مراعاة الاعتبارات التالية:

- مراعاة متغيرات الدراسة.
 - أن تدرج التساؤلات الفرعية المطروحة ضمن إطار مشكلة البحث.
 - أن تطرح التساؤلات الفرعية بدقة ووضوح في الجانب المراد دراسته.
 - أن يكون الهدف الأساسي من طرح التساؤلات هو الوصول إلى الهدف الأكبر مشكلة البحث.
- ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن طرح الإشكالية والتساؤلات الفرعية، يكون من العام إلى الخاص.

2- الفروض في بحوث الإعلام :

بعد التحديد الواعي لمشكلة البحث، يبدأ الباحث التفكير في وضع تفسير مبدئي للظاهرة التي ينوي دراستها، فإذا كان بصدد دراسته مدى إقبال المشاهدين على برنامج معين، عندئذ يتساءل هل سبب ذلك يرجع إلى جودة البرنامج أم إلى قلة البرامج الجيدة أم إلى عدم وجود برامج منافسة له.... إلخ، وهكذا يقلب الباحث أفكاره في محاولة لوضع تفسير مؤقت لسبب إقبال الناس على مشاهدة البرامج المعني، وهذا التفسير المؤقت ما هو إلا مجموعة من الآراء التي يرى الباحث أنها تمثل مجموعة المتغيرات أو العوامل التي تؤثر في مشكلة البحث.

وهنا تبرز الحاجة إلى صياغة هذه الآراء في فروض، وفي بعض الاحيان تستبدل الفروض بمجموعة من الأسئلة البحثية، حيث أن هناك بعض الدراسات لا يصلح لها منطق وضع فروض لطبيعتها الاستطلاعية أو الكشفية، التي لا تحتاج إلى اختبار فروض بقدر حاجتها إلى الإجابة على الأسئلة البحثية، حيث أن هذا النوع من الدراسات يرتبط بظواهر لا يعلم عنها الباحث شيئاً.

فبحوث ودراسات الاعلام تجمع في كثير من اتجاهاتها بين التساؤلات والفروض حيث تغطي التساؤلات الأبعاد المختلفة للدراسة النظرية وبعض الدراسات الوصفية والتاريخية، بينما تلي الفروض متطلبات الدراسة الميدانية، والتحليلية وشبه التجريبية

والتجريبية، نظرا لطبيعة بياناتها الرقمية والإحصائية حيث يعد تجاهلها نقيصة كبيرة تهمز موثوقية تصميمها وإجراءاتها ونتائجها العلمية.

وهكذا يمكن القول أن المسوح الوصفية لا تحتاج إلى صياغة فروض علمية، لأنها تستهدف في مجموعها الإجابة على الأسئلة من؟ ماذا؟ أو كيف؟ ولماذا؟، فالإجابة تستهدف الوصف الواقع الراهن دون أن تتجاوز هذا الوصف إلى بناء علاقات بينها أو اختبار هذه العلاقات.

بينما في الدراسات التجريبية التي تستهدف وصف أو اختبار العلاقات السببية تتطلب صياغة فروض علمية تضع تفسير أوليا للعلاقات التي تستهدف وصفها أو اختبارها من خلال تعامل منهجي مع قاعدة وفيرة من المعلومات والحقائق.

ولذلك فإن وجود المتغيرات، وملاحظة هذه المتغيرات في حالتها الديناميكية التي تشير إلى علاجات التبعية أو تأثيرات هو الذي يفرض بداية وضع التفسيرات الأولية لهذه العلاقات، أما وصف المتغيرات في حالتها الساكنة أي في حالات عدم وجود علاقات لها ببعضها أو عدم وجود علاقات للظاهرة البحثية بغيرها من الظواهر، هذا الوصف لا يحتاج إلى صياغة فروض علمية ويكتفي في هذه الحالات بالتساؤلات المنهجية.

أ. تعريف الفرضية:

يرى مؤلف قاموس التحليل الاجتماعي، أن الفرض هو عرض لعلاقة متوقعة بين متغيرات تستنبط من ملاحظة أو تستنتج من نظرية أعم منه أو أشمل أو يقدم بالاعتماد على الحدث أو التخمين.

ويعرف د/ محمد الغريب عبد الكريم الفرض بأنه: " قضية احتمالية تقرر علاقة بين متغيرات، تعطي تفسيراً مؤقتاً للظاهرة، وتستخدم بعض المناهج والأدوات الدقيقة لدراستها".

وهي "عبارة عن فكرة مبدئية، تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة والعوامل المرتبطة أو المسببة لها"، كما أنها عبارة عن إجابة احتمالية لسؤال مطروح في إشكالية البحث، ويخضع للاختبار، سواء عن طريق الدراسة النظرية، أو عن طريق الدراسة الميدانية، وللفرضية علاقة مباشرة بنتيجة البحث، بمعنى أن الفرضية هي الحل لإشكالية كونت مشكل.

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخلاص عدة عناصر :

- أن الفرضية تفسير مؤقت أو مبدئي، وليس تفسيراً نهائياً للحل.

- وجود متغيرات ذات أدوار في حركة الظاهرة أو المشكلة.

- بناء علاقات بين هذه المتغيرات وبعضها على أساس رؤية الباحث لدور كل متغير بالنسبة للآخر مثل

العلاقات السببية، أو العلاقات الارتباطية، أو علاقات التباين والاتفاق.

هناك علاقة بنائية بين المفاهيم الثلاث الفرض العلمي والتعميم والنظرية، وترتيب العلاقة البنائية تكون كالتالي :

● فرض علمي يتم اختباره.

● عند ثبوت صحة الفرض العلمي يمكن اعتباره تعميما نهائيا.

● استقرار التعميمات بعد تجريبيها ينتقل بها إلى مفهوم النظرية.

ولذلك إذا كان تعريف الفرض العلمي بأنه تعميم مبدئي تظل صلاحيته محل اختبار أو أنه حدس مؤقت لم يثبت بعد، أو أنه علاقة أولية بين متغيرين لم تثبت صحتها بعد، فإنه عند ثبوت صحة هذا الفرض من خلال الملاحظة العلمية والتجريب بصوره المختلفة وعدم وجود فروض أخرى تخالفه أو يتعارض معه فإن الفرض يتحول بعد ذلك إلى تعميم نهائي بين هذه المتغيرات، ويأخذ هذا التعميم شكل القانون الذي يحكم العلاقة بين هذه المتغيرات وحركتها، مما لا يحتاج إلى تجريبه مرة أخرى، ولكن يمكن تطبيقه مباشرة بعد ذلك على الحالات المماثلة، وبذلك تصبح العلاقة في شكلها الأخير عامة ومجردة لا ترتبط بحالة ذاتها.

فالفرض هو تعميم تم صياغته بدقة بعد اختباره في بحوث ودراسات متعددة أثبتت صحة هذه العلاقة، فالعلاقة بين كثافة المشاهدة واكتساب المعاني الرمزية للعالم المحيط بنا، ولم يعد للبحث العلمي حاجة لإعادة اثبات هذا التعميم باعتباره فرضا علميا مرة أخرى، ما دامت قد توفرت نفس الظروف المحيطة بتجريب الفرض في المرات السابقة وثبوته.

أما النظرية: هي تحديد نهائي للعلاقة بين الحقائق والمتغيرات، يقدم تفسير للظاهرة ويتوقع اتجاهات الحركة فيها.

فالنظرية إطارا فكريا لعدد من التعميمات ذات العلاقة ببعضها، ويقدم هذا الاطار تفسيراً للظواهر العلمية والتنبؤ بها.

ب. أهمية الفرضيات:

لفرضيات البحث أهمية كبيرة، إذ تعتبر الفرضيات ومؤشرات الركائز الأساسية في رسم الخطوط العريضة للبحث في محاور الاشكالية، وعندما يقوم الباحث بصياغة فرضيات بحثه، فكأنه يقول: " ينبغي علي أن أبحث في هذا الإتجاه".